

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

تحديث معايير المحاسبة الدولية

صادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية

أكتوبر ٢٠٠٩

نشرة تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية هي ملخص المساعدين للقرارات المؤقتة التي توصل لها المجلس في اجتماع عام. بينما يسير مشروع قداماً يستطيع المجلس بل ويقوم بتعديل قراراته السابقة المؤقتة، ولا تغير القرارات المؤقتة المتطلبات الحالية حتى يتم إدخال هذه القرارات في معيار جديد أو معدل.

عقد مجلس معايير المحاسبة المالية اجتماعاً مع مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية في الفترة الواقعة من ٢٦ - ٢٨ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩ في نوروالك، الولايات المتحدة الأمريكية، عندما ناقش المجلسان:

- الأزمات المالية
- التوحيد
- قياس القيمة العادلة
- الأدوات المالية
- العمليات المتوقعة
- الأدوات المالية ذات خصائص حقوق الملكية
- عرض البيانات المالية
- ضرائب الدخل
- عقود التأمين
- عقود الإيجار
- الاعتراف بالإيرادات
- بيان الدخل الشامل
- الخطط التقنية

معلومات أخرى

- اجتماعات المجلس في المستقبل
- الإصدارات السابقة من تحديث معايير المحاسبة الدولية

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

الأزمة المالية

التوحيد

قام مجلس معايير المحاسبة المالية في الآونة الأخيرة بتعديل متطلباته فيما يتعلق بتحديد الوقت الذي يجب أن يتم فيه توحيد المنشآت المعروفة كمنشآت ذات حصص متغيرة. وتشمل المنشآت ذات الحصص المتغيرة نوع الهيكل مثل أدوات الاستثمار المركبة التي اجتذبت اهتماماً أثناء تطور الأزمة المالية العالمية.

ويتداول مجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن مقترحاته لمراجعة في متطلباته لتحديد الوقت الذي يجب فيه توحيد المنشآت. وتتطلب مقترحات مجلس معايير المحاسبة الدولية على المنشآت التي تعتبر منشآت ذات حصص متغيرة بموجب مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً. وعلى الرغم من ذلك، فإن مقترحات مجلس معايير المحاسبة الدولية أكثر عمومية وتطبق كذلك على تلك المنشآت التي عادة ما يتم السيطرة عليها من خلال حقوق التصويت. وفي هذا الاجتماع:

- توصل المجلسان إلى أن الأهداف المحددة لتقييم السيطرة على الهياكل التي تُصنّف على أنها منشآت ذات حصص متغيرة في ظل التعديلات الأخيرة على معايير المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً بشأن توحيدها، وتكون متماثلة في نموذج معايير المحاسبة الدولية المقترحة من حيث الجوهر.
- حدد المجلسان بعض الاختلافات في تطبيق تلك المبادئ واتفقا على إجراء مشاريعهما المعنية بشأن توحيد مشترك وتباحث أمر القضايا المتصلة بإرشادات التوحيد في اجتماعات مشتركة شهرية.
- وافق مجلس معايير المحاسبة الدولية على تعديل الجدول الزمني لمشروعه لمنح المجلسين فرصة لتباحث متطلبات التوحيد، وذلك بهدف أن ينشر مجلس معايير المحاسبة المالية مسودة العرض تكون متوافقة مع معيار التوحيد الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. ويعتقد المجلسان أن هذا المنهج يزيد من احتمال أن تؤدي متطلبات التوحيد بين مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية إلى حل متقارب.
- يتوقع مجلس معايير المحاسبة المالية أن يكون في وضع يسمح له بنشر مسودة عرض في بداية الربع الثاني من عام ٢٠١٠. وقد قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية بشكل مؤقت أن ينشر معياره النهائي بعد أن يكون قد بحث، مع مجلس معايير المحاسبة المالية، رسائل الملاحظات التي استلمها مجلس معايير المحاسبة المالية بشأن مقترحاته.

قياس القيمة العادلة

نشر مجلس معايير المحاسبة المالية بيان ١٥٧، *قياسات القيمة العادلة* في عام ٢٠٠٧ وكانت تلك المتطلبات سارية منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧. وفي مايو/ أيار ٢٠٠٩، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية مذكرة مبدئية لإصدار هذه المعايير على أساس قياس القيمة العادلة التي تكون تتفق إلى حد كبير مع متطلبات معايير المحاسبة المالية. وفي هذا الاجتماع:

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

- وافق المجلسان على أن يكون هدفهما التأكد من أن القيمة العادلة لها نفس المعنى الوارد في مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً ومعايير الإبلاغ المالي الدولية.
- وافق المجلسان على الهدف المتمثل في جعل متطلبات قياس القيمة العادلة في مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً ومعايير الإبلاغ المالي الدولية نفسها غير الاختلافات الضرورية الطفيفة في الصياغة أو الأسلوب. واتفق مجلس معايير المحاسبة المالية على دراسة التعليقات التي وردت في المذكرة المبدئية لإصدار معايير المحاسبة الدولية واقتراح تعديلات على متطلبات قياس القيمة العادلة لمبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً، إذا اقتضت الضرورة، لتحقيق هذا الهدف.
- وافق المجلسان على أنه إذا ما علما بتصورات تفيد اختلاف متطلبات قياس القيمة العادلة في مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً ومعايير الإبلاغ المالي الدولية فإنهما سيعملان معاً لمعالجة تلك التصورات.

الأدوات المالية

ناقش مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية واتفقا على مجموعة من المبادئ الأساسية للعمل من أجل التوصل إلى حل متقارب بشأن محاسبة الأدوات المالية. ويتم تصميم المبادئ الأساسية لتحقيق القابلية للمقارنة والشفافية والاتساق بين نماذج انخفاض قيم الائتمان وتقليل تعقيد محاسبة الأدوات المالية. وتعتبر المبادئ الأساسية عملاً جارياً وسيتم نشره على الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة المالية مع خطة عمل تحديث مجلس معايير المحاسبة المالية.

كما ناقش المجلسان البدائل الممكنة لتقديم بعض الأدوات المالية التي لا تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الصافي.

واتفق المجلسان على أن القيمة العادلة والتكلفة المطفأة هي معلومات مهمة فيما يتعلق بالأدوات المالية ذات المبالغ الرئيسية التي يحتفظ بها من أجل تحصيل أو سداد التدفقات النقدية التعاقدية ولا يحتفظ بها لبيعها أو تسويتها مع الغير.

سيواصل مجلس معايير المحاسبة المالية دراسة عرض البيانات المالية للأدوات المالية غير تلك التي يتم تنفيذها على أساس القيمة العادلة من خلال الدخل.

وسينظر مجلس معايير المحاسبة الدولية بشكل منفصل في تطلب عرض (١) القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على أساس بيان المركز المالي، و(٢) معلومات حول التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المعترف بها بالتكلفة المطفأة على أساس بيان الأداء، و(٣) مكونات الدخل الشامل الأخرى، بما في ذلك أي تغيرات على القيمة العادلة المعترف بها في دخل شامل آخر، وعلى أساس بيان الأداء.

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

واتفق المجلسان على الاشتراك في مناقشة محاسبة خسائر الائتمان من الأدوات المالية ومحاسبة التحوط. وناقش المجلسان المحاسبة الأساسية لخسائر الائتمان للأصول المالية في القيمة العادلة من خلال فئة دخل شامل أخرى تم الاتفاق عليها مؤقتاً من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية في اجتماعه المنعقد في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩. وحالما يتم تطوير نموذج معايير المحاسبة المالية بشكل كامل، سيتم مناقشة هذا النموذج بالإضافة إلى منهج التدفقات المالية المتوقعة لمعايير المحاسبة الدولية مع لجنة الخبراء الاستشارية التي تُسدي المشورة إلى المجلس بشأن المسائل التشغيلية لدى تطبيق نماذج انخفاض قيم الائتمان الخاصة بها والطريقة التي يمكن حل هذه القضايا من خلالها.

ويتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية نشر مسودة العرض بشأن الانخفاض قيم في نوفمبر/تشرين الثاني.

العمليات المتوقعة

ناقش المجلسان تعريف العملية المتوقعة وطلباً من الموظفين تقييم المعيار رقم (٥) الأصول غير المتداولة المعروضة للبيع والعمليات المتوقعة، للكشف عن خيار اعتماد، كتعريف مقارب، تعريف العملية المتوقعة في هذا المعيار.

بالإضافة إلى ذلك، طلب المجلسان من الموظفين تحليل الإفصاحات التي يتطلبها معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (٥) والمواضيع ٢٠٥، عرض البيانات المالية، لتطبيق *FASB Accounting Standards Codification™* (صدر أصلاً كبيان لمعايير الإبلاغ المالي الدولية رقمه (١٤٤)، محاسبة انخفاض قيم الأصول المُعمّرة (طويلة الأجل) أو التصرف بها)، ووضع مقترح للإفصاحات المتقاربة.

الأدوات المالية ذات خصائص حقوق الملكية

قرر المجلسان دراسة المنهج الذي يتم بموجبه تصنيف أدوات معينة يتم تسويتها بالأسهم على أنها حقوق ملكية. وبموجب هذا المنهج، تصنف جهة إصدار أداة معينة كحق ملكية يجب تسويته من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية ما لم تكن جهة الإصدار تستخدم أدوات حقوق ملكية كعملة. ومن الأمثلة على الظروف التي تكون جهة الإصدار تستخدم فيها أدوات حقوق الملكية الخاصة بها باعتبارها شكلاً من أشكال العملة ما يلي:

- لدى أي من الطرفين خيار التسوية النقدية.
- تطلب العقد تسوية صافية في الأسهم أو أن يكون لأي الطرفين خيار التسوية الصافية.
- أن يكون العقد يُعرض أي من الطرفين للمخاطر الناجمة عن التغيرات في قيمة غير تلك الناجمة عن التغيرات التي تطرأ على أسعار الأسهم، والقيمة الزمنية للأموال، وخطر أداء الطرف المقابل، وربما العملات الأجنبية (إذا كان الطرف المقابل مالك خارجي قبل المعاملة).

عرض البيانات المالية

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

وفي اجتماعهما المنعقد في أكتوبر/تشرين أول، واصل المجلسان مداولاتهما بشأن المقترحات الواردة في ورقة مناقشة وجهات النظر الأولية حول عرض البيانات المالية. وفي متن التحديد، درس المجلسان:

- جدول التسوية (ورقة جدول الأعمال ٧ب)؛
- عرض معلومات التدفق النقدي (ورقة جدول الأعمال ٧أ)؛
- تجزئة بنود الدخل والمصاريف حسب الوظيفة والطبيعة (ورقة جدول الأعمال ٧ج)؛
- القرارات المؤقتة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن تعاريف القطاعات التجارية والتمويل (ورقة جدول الأعمال ٧د).

الجدول المقترح للتسوية

تقترح ورقة المناقشة أن تشتمل منشأة معينة على جدول في إيضاحات البيانات المالية التي تسوي ما بين التدفقات النقدية مع الدخل الشامل على أساس كل بند على حدة ويُقسم الدخل الشامل إلى أربعة عناصر وهي: النقد، والاستحقاقات غير المقاييس المُعادة، والمقاييس المُعادة التي تكرر تغييرات القيمة العادلة أو تعديلات التقييم والمقاييس المُعادة التي لا تكرر تغييرات القيمة العادلة أو تعديلات التقييم.

وقرر المجلسان مؤقتاً ما يلي:

- استبدال جدول التسوية المقترح في ورقة المناقشة مع تحليل للتغيرات في أرصدة جميع الأصول الهامة وبنود المسؤولية. وسيشرح التحليل طبيعة المعاملات وغيرها من الأحداث التي أدت إلى حدوث تغيير في رصيد الحساب. ويجب أن يميز كل تحليل لبنود الأصول الهامة والمسؤوليات كل من العناصر التالية على حدة:
 - أ- التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية؛
 - ب- التغيرات الناجمة عن معاملات غير نقدية (تراكمي) تكون ذات طبيعة متكررة وروتينية (مثل مبيعات الائتمان والأجور ومشتريات المواد)؛
 - ج- التغيرات الناتجة عن المعاملات غير النقدية أو الأحداث التي تكون ذات طبيعة غير روتينية أو غير متكررة (مثل استهلاك شركة معينة أو التصرف بها)؛
 - د- التغيرات الناجمة عن مخصصات محاسبية (كالاستهلاك مثلاً)؛
 - هـ- التغيرات الناجمة عن أحكام/احتياطات محاسبية (مثل الديون المعدومة، والمخزون المهجور (غير قابل للاستخدام))؛
 - و- التغيرات الناتجة عن مقاييس مُعادة.

وناقش المجلسان مسألة تعديل تعريف إعادة القياس المقترح في ورقة المناقشة على النحو التالي: إعادة التقييم هو المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الذي يعكس الآثار المترتبة على تغير في القيمة الدفترية لأصل أو التزام

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

على السعر أو القيمة الحاليين (أو على تقدير لسعر أو قيمة حاليين). وطلب المجلسان مؤقتاً من الموظفين بتحسين التعريف أكثر.

وقرر المجلسان مؤقتاً أن المعلومات حول المقاييس المعادة ينبغي تقديمها في البيانات المالية. وقد وافق مجلس معايير المحاسبة المالية مؤقتاً على طلب تجزئة المقاييس المعادة في متن بيان الدخل الشامل في شكل عمودي. وقد أعرب مجلس معايير المحاسبة الدولية عن تفضيله لعرض المعلومات حول المقاييس المعادة في إيضاحات البيانات المالية. ووافق مجلس معايير المحاسبة الدولية على إعادة النظر في القضية بعد أن يحلل الموظفون الإفصاحات الحالية لمعلومات المقاييس المعادة والإفصاحات التي يجري النظر فيها في مشاريع أخرى.

عرض معلومات التدفق النقدي

تقترح ورقة المناقشة أن تعرض منشأة ما التدفقات النقدية الحالية باستخدام طريقة مباشرة. وتتطلب هذه الطريقة المباشرة للعرض أن تجزئ منشأة ما إيراداتها ومدفوعات النقدية بطريقة تساعد مستخدم البيانات المالية على فهم الطريقة التي ترتبط بها هذه التدفقات النقدية بالمعلومات المعروضة في بيان الدخل الشامل وبيان المركز المالي.

وقد قرر المجلسان مؤقتاً ما يلي:

- الاحتفاظ بمقترح ورقة المناقشة ومفاده أن يُطلب من منشأة ما أن تعرض تدفقاتها النقدية مباشرة في بيان التدفقات النقدية؛ أي البنود الحالية للإيرادات والمدفوعات النقدية في كل قسم (وفئة) في بيان التدفقات النقدية؛
- تحديد وجوب أن تقوم منشأة ما بتجزئة المعلومات المتصلة ببيان التدفقات النقدية بحيث تكون التدفقات النقدية الهامة أو الجوهرية واضحة إلى مستخدم البيانات المالية الخاصة بتلك المنشأة؛
- طلب عرض تسوية غير مباشرة للدخل التشغيلي إلى تدفقات نقدية تشغيلية في إيضاحات البيانات المالية؛
- الاحتفاظ باقتراح ورقة المناقشة الذي مفاده أن تفصح منشأة ما عن جميع المعلومات ذات الصلة حول أنشطتها غير النقدية ما لم يتم عرض هذه المعلومات في أي مكان آخر في البيانات المالية.

كما قرر المجلسان مؤقتاً طلب إفصاح عن معلومات حول قيود الإيرادات وغيرها من القيود المفروضة على النقد والاستثمارات قصيرة الأجل على غرار الاستثمارات النقدية) في إيضاحات البيانات المالية.

تجزئة بنود الدخل والمصروفات حسب وظيفتها وطبيعتها

تقترح ورقة المناقشة أن تقوم المنشأة، ضمن كل فئة في بيان الدخل الشامل، بتجزئة بنود إيراداتها ومصروفاتها حسب وظيفة كل منها. وينبغي تجزئة كل من هذه الوظائف حسب طبيعتها إلى المدى الذي تحسن فيه المعلومات فائدة بيان الدخل الشامل في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لتلك المنشأة. إذا كان ذلك العرض حسب الطبيعة أمراً غير عملي في متن بيان الدخل الشامل، وينبغي أن تعرض المنشأة المعلومات في إيضاحات البيانات المالية.

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

كما تقترح ورقة المناقشة أنه إذا لم يزود، في رأي الإدارة، تقديم معلومات مجزئة حسب الوظيفة معلومات ذات صلة، فإن المنشأة تستطيع تجزئة بنود دخلها الشامل حسب طبيعتها داخل كل فئة في بيان الدخل الشامل.

وقرر المجلسان مؤقتاً وجوب اشتغال مسودة العرض مبدأ تجزئة عام يتطلب أن تقوم منشأة ما بدراسة التجزئة حسب الوظيفة والطبيعة وأسس القياس في البيانات المالية ككل. بالإضافة إلى ذلك، قرر المجلسان مؤقتاً أن وجوب اشتغال مسودة العرض على إرشادات لتطبيق هذا المبدأ في كل بيان مالي.

وفيما يتعلق ببيان الدخل الشامل، قرر المجلسان مؤقتاً الاحتفاظ بالمقترحات الواردة في ورقة المناقشة التي يجب على المنشأة أن تجزأ بنود الدخل والمصروفات حسب وظيفتها وطبيعتها. كما قرر المجلسان مؤقتاً أنه على المنشأة التي تضم جزء واحد فقط قابل للإبلاغ عنه أن تقدم معلومات مفصلة في متن بيان الدخل الشامل، وأنه على المنشأة التي تضم أكثر من جزء واحد للإبلاغ عنه أن تقدم معلومات مفصلة في إيضاح القطاع الخاص بها. وسيناقش المجلسان إعداد التقارير المالية حول القطاعات في اجتماع مقبل.

تعريف القطاعات التجارية وقطاعات التمويل

في أيلول/سبتمبر، قرر المجلسان مؤقتاً أنه لا ينبغي أن يكون هناك فئة تشغيلية أو استثمارية داخل القطاع التجاري كما هو مقترح في ورقة المناقشة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تعكس مجموعات إضافية من المعلومات داخل القطاع التجاري (أي فئات) وقائع وظروف تلك المنشأة وينبغي أن يترك لمحض إرادة الإدارة. وأعرب كلا المجلسين عن استعدادهما لإعادة النظر في هذا القرار بعد مراجعة الصياغة المقترحة لتعريف القطاع التجاري للمذكرة المبدئية للإصدار.

وكذلك في أيلول/سبتمبر، وافق المجلسان على أن تعريف قطاع التمويل ينبغي أن يكون أكثر تحديداً مما هو مقترح في ورقة المناقشة. وقرر المجلسان مؤقتاً تعريف قطاع التمويل كالالتزامات تنشأ كجزء من أنشطة جمع رأس المال في منشأة معينة. وعلى الرغم من ذلك، كان للمجلسين وجهات نظر مختلفة بشأن إذا كانت أصول الخزينة (النقدية تحديداً) ينبغي أن تشمل في قسم التمويل.

وفي هذا الاجتماع، مجلسان مؤقتاً قررت ما يلي:

ينبغي أن يكون للقطاع التجاري فئتين محددتين وهما: التشغيل والاستثمار. وتتطلب هاتان الفئتين أن تميز منشأة ما بين الأنشطة التجارية التي تُشكل جزءاً من الأنشطة التجارية اليومية للمنشأة المعدة للتقارير (ويولد النشاط التجاري إيرادات من خلال عملية تتطلب استخدام مترابط من صافي موارد المنشأة) [الفئة التشغيلية] والأنشطة التجارية التي تولد دخل من غير الإيرادات (ولا يتم إقامة تعاون كبير من خلال دمج الأصول) [فئة الاستثمار]. ونتيجة لهذا القرار المؤقت، ستختلف تعاريف فئات التشغيل والاستثمار عما هو مقترح في ورقة المناقشة.

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

- سيستمل قطاع التمويل على البنود التي تشكل جزء من أنشطة منشأة معينة للحصول على (أو سداد) رأس المال، وتتألف من فئتين هما: الديون وحقوق الملكية.
(أ) ستستمل فئة الديون الالتزامات حيث تكون طبيعة هذه الالتزامات ترتيب اقتراض يتم إبرامه لغرض جمع (أو سداد) رأس المال.
(ب) ستستمل فئة حقوق الملكية على حقوق الملكية كما هو محدد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً.
- لن يشمل قسم التمويل فئة الخزانة، أي سيتم اشتغال الأصول النقدية والأصول المالية قصيرة الأجل (أو الالتزامات المالية) التي تستخدم كبديل للنقد في القسم التجاري.

ضرائب الدخل

قدم موظفو مجلس معايير المحاسبة الدولية تحليلاً لرسائل الملاحظات المستلمة بخصوص ضريبة الدخل في مسودة العرض الخاصة بهم. وأشار المجلسان إلى أنهما سيدرسان إجراء مراجعة جوهرية لمحاسبة ضرائب الدخل في وقت ما في المستقبل. وفي هذه الأثناء، يعترف موظفو مجلس معايير المحاسبة الدولية بتقديم خيارات بشأن الطريقة التي ينبغي أن يسير عليها مجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن المقترحات الواردة في مسودة العرض في اجتماع مجلس معايير المحاسبة الدولية المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

عقود التأمين

- ناقش المجلسان إذا كان نطاق مشروع عقود التأمين سيعالج جميع الأمور المحاسبية لحامل وثيقة التأمين بدلاً من الاقتصار على معالجة الأمور المحاسبية لمعيد التأمين الصادر في عقد لإعادة التأمين. وكننتيجة لتلك المناقشات، طلب المجلسان من الموظفين أن يعدوا تحليلاً للأمور المحاسبية المتصلة بحامل وثيقة التأمين للأهداف التالية:
- تحديد القضايا التي يمكن أن تنشأ من عدم التماثل بين محاسبة حامل وثيقة التأمين والمحاسبة من قبل جهة إصدار عقد التأمين
 - وأي تشابه مع عقود إعادة التأمين من وجهة نظر حامل وثيقة التأمين.

وناقش المجلسان كذلك أوجه التشابه والاختلاف بين قراراتهما الأولية استناداً إلى منهج قياس. وفي مستوى متقدم، اتفق المجلسان على منهج مكون من هيكل ذي ثلاث عناصر (التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، وإدخال القيمة الزمنية للنقود، وهامش واضح). وطلب المجلسان من الموظفين تحليل الاختلافات المحتملة المتبقية بين منهج القياس الذي يتبعه مجلس معايير المحاسبة المالية (قيمة الإنجاز الحالية) ومنهج القياس الذي يتبعه مجلس معايير المحاسبة الدولية (الذي تم وضعه في مشروعه لتعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٧)، المخصصات، والالتزامات والأصول المحتملة). وفي هذا التحليل، طلب المجلسان من الموظفين صياغة اللغة لتوضيح هدف القياس بما في ذلك دور تعديل عدم التأكد بموجب منهج القياس الذي يتبعه مجلس معايير

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

المحاسبة الدولية ومنهج القياس الذي يتبعه مجلس معايير المحاسبة المالية. ويهدف هذا التحليل إلى التوصل إلى قرار مبدئي متقارب بخصوص القياس.

وأكد المجلسان على وجوب اعتراف شركة التأمين بجميع تكاليف الاستملاك كمصروفات عند تكبدها. بالإضافة إلى ذلك، اتفق المجلسان على أن شركة التأمين لا تعترف بجزء من القسط كإيراد (أو دخل) عند البدء مساوياً لتكاليف الاستملاك المتكبدة. ووافق أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية بالإجماع على هذا القرار، في حين صوّت أعضاء المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ٦-٨ لصالح القرار.

وناقش المجلسان عرض بيان الأداء (بيان الدخل الشامل). وكان القصد من هذا النقاش أن يكون تنقيفياً من حيث طبيعته ولم يُطلب من المجلسين اتخاذ قرار.

عقود الإيجار

ناقش المجلسان الأمور التالية:

- التأكيد من جديد على الحق في استخدام منهج للمستأجرين؛
- مشتريات/مبيعات جوهرية؛
- نماذج محاسبة المؤجر؛
- توقيت الاعتراف الأولي.

أعاد المجلسان مؤقتاً تأكيد الحق في استخدام منهج للمستأجرين. وهذا المنهج، كما هو موضح في عقود الإيجار في ورقة المناقشة: تقترح الآراء الأولية أن المستأجر يجب أن يعترف في جميع عقود الإيجار بما يلي:

- أصل يمثل حقه في استخدام البند المؤجر لمدة الإيجار (أصل حق الاستخدام)؛
- التزام بتعهده بدفع الإيجارات.

ناقش المجلسان إذا كان نطاق معيار عقود الإيجار ينبغي أن يشمل عقداً يمثل الشراء (المستأجر) أو بيع (المؤجر) للبند المؤجر. وقرر المجلسان مؤقتاً استثناء مثل هذه العقود من نطاق معيار عقود الإيجار. وقد أوعز المجلسان إلى الموظفين لوضع معايير لمنشأة لاستخدامها في تحديد إذا كان هذا الترتيب هو شراء أو بيع لأصل معين، وأنه ليس عقد إيجار.

وقد درس المجلسان النماذج التالية التي تتعلق بالطريقة التي سيُطبَّق فيها المؤجر منهج الحق في الاستخدام:

- منهج إلغاء الاعتراف؛
 - منهج الالتزام بالأداء؛
 - منهج الإيجار التشغيلي؛
 - منهج النموذج المزدوج (إلغاء الاعتراف والالتزام بالأداء).
- قرر المجلسان مؤقتاً اعتماد منهج للالتزام بالأداء لمحاسبة المؤجر. وبموجب هذا المنهج، يقوم المؤجر بما يلي:
- يعترف بأصل يمثل حقه في قبض مدفوعات الإيجار (الإيجار المستحق)؛

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

- يعترف بالالتزام الذي يُمثل التزامه بالأداء بموجب عقد الإيجار، أي التزامه بالسماح للمستأجر باستخدام أحد أصوله (البند المؤجر). ويعترف المؤجر بالإيرادات عند الوفاء بالالتزام بالأداء على مدى فترة الإيجار. وهذا يعني أن المؤجر لن يعترف بالإيرادات عند بدء عقد الإيجار.

وناقش المجلسان إذا كان على منشأة ما أن تعترف بأي أصول أو التزامات خلال الفترة الواقعة بين التوقيع على عقد الإيجار وتسليم هذا البند المؤجر إلى المستأجر. وقد قرر المجلسان مؤقتاً ما يلي:

- تنشأ الأصول والالتزامات عند توقيع عقد الإيجار.
 - في الفترة الواقعة بين توقيع العقد وتسليم البند المؤجر، تكون وحدة الحساب تمثل العقد ككل وسيتم تقديم موقف العقد صافياً في بيان المركز المالي للمستأجر والمؤجر.
 - تقوم منشأة ما في البداية ولاحقاً بقياس صافي أصول أو التزامات العقد على أساس التكلفة، وذلك رهناً بانخفاض قيمتها (سيكون القياس المبدئي عموماً لأصول العقد مساوياً للقياس المبدئي للالتزامات العقد).
 - ستقدم منشأة ما إفصاحات حول الأصول والالتزامات التي تنشأ عند التوقيع على العقد.
- سيواصل المجلسان في تشرين الثاني/نوفمبر مناقشتهم للقضايا المحاسبية المتصلة بالمؤجر والمستأجر.

الاعتراف بالإيرادات

خلفية

في اجتماعاتهما المنعقدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بحث المجلسان إرشادات إضافية في النموذج المقترح لمساعدة منشأة ما على تحديد الموعد الذي ينبغي فيه الاعتراف بالإيرادات. وفي هذا الاجتماع المشترك، بحث المجلسان في إرشادات إضافية لمساعدة منشأة ما على تحديد مقدار الإيرادات التي يجب الاعتراف بها.

وفي ورقة المناقشة الخاصة بالمجلسين، اقترح المجلسان أنه على منشأة ما تخصيص تكلفة المعاملة، على أساس سعر البيع المستقل نسبياً، لكل التزام بالأداء في العقد. وعندما تفي منشأة ما بالتزام الأداء، فإنه يجب أن تعترف بالإيرادات بالمبلغ الذي تم تخصيصه للالتزام الأداء. وتخصيص سعر المعاملة.

قرر المجلسان مؤقتاً:

- أنه لتنفيذ المفاهيم الواردة في ورقة المناقشة، ينبغي أن توزع منشأة ما سعر المعاملة إلى أجزاء من عقد معين بدلاً من التزامات الأداء الفردي. ويضم كل جزء التزام واحد بالأداء أو أكثر والذي يكون للمنشأة دليل عليه من السوق، أي دليل على أن جزء معين من العقد يمكن أن يُباع بشكل منفصل.
- عند تجزئة العقد، ينبغي أن تبحث منشأة ما موعد تسليم السلع والخدمات إلى العميل، وهامش تلك السلع والخدمات والأهمية النسبية.
- ينبغي أن تقدر منشأة ما أسعار البيع المستقلة إن لم تكن قابلة للملاحظة، وينبغي أن توسع تلك المنشأة استخدام المدخلات التي يمكن ملاحظتها إلى أكبر مدى.
- لا ينبغي أن تفرض مسودة العرض أو تمنع أي طريقة معينة لتقدير سعر بيع مستقل.

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

عندما يتم تسليم السلع والخدمات في جزء من أجزاء العقد في أوقات مختلفة (أو مستمرة)، يجب أن تحدد منشأة ما مقدار الإيرادات التي ينبغي أن تعترف بها عند الوفاء بكل التزام للأداء.

وقرر المجلسان مؤقتاً ما يلي:

- ينبغي أن تحدد منشأة ما طريقة لقياس الأداء إذ تجسد هذه الطريقة بأفضل شكل تسليم السلع والخدمات إلى العملاء. وتشتمل الأساليب المقبولة على أساليب تستند إلى وحدات إخراج، ووحدات إدخال، أو مرور الوقت.
- ينبغي أن تحدد منشأة ما طريقة واحدة لكل جزء وتطبق هذه الطريقة باستمرار طوال فترة العقد وفي مختلف الأجزاء ذات الخصائص المشابهة في عقود أخرى.

الخطوات التالية

في تشرين الثاني/نوفمبر، يخطط المجلسان للنظر في القضايا المتصلة بالقياس اللاحق للالتزامات بالأداء والطريقة التي تطبق فيها منشأة ما النموذج المقترح لترتيبات الترخيص.

بيان الدخل الشامل

ناقش موظفو مجلس معايير المحاسبة الدولية القرار الذي صدر مؤخراً عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لتعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) عرض البيانات المالية، للطلب من منشأة ما أن تعرض جميع بنود الدخل والمصروفات كبيان واحد للدخل الشامل. كما أوضح الموظفون قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية لتقديم إرشادات إضافية بشأن الطريقة التي يجب أن تُعرض من خلالها البنود المُبلغ عنها في دخل شامل آخر في البيان الواحد من الدخل الشامل. وأشار الموظفون إلى أن مجلس معايير المحاسبة المالية قد اتخذ قرارات مماثلة خلال مداولاته في مشاريعه الجارية بشأن الأدوات المالية والمشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن عرض البيانات المالية. ونتيجة لذلك، طلب موظفو مجلس معايير المحاسبة الدولية من مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية المشتركين دراسة العمل معاً لوضع إرشادات بشأن بيان واحد للدخل الشامل من شأنه أن يكون متقارباً قدر الإمكان، وسيصدر على المدى القريب.

وقرر المجلسان مجتمعين على العمل معاً لوضع إرشادات تطلب من منشأة ما إعداد بيان شامل واحد للدخل.

الخطُ الفنية

يتوقع المجلسان تحديث خططهما الفنية حول موقعيهما الإلكترونيين في نهاية الأسبوع المقبل.

